المعارضة الوطنية تخدم النظام المصري

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

حقق النظام الحاكم في مصر الكثير من النجاحات الأمنية الداخلية والخارجية، لكنه لا يزال يتردد أو يتلكأ في فتح المجال العام أمام القوى والأحزاب السياسية للعمل بحرية.

تجدد النقاش حول هذه القضية الأيام الماضية عقب ظهور البرلماني المعارض محمد ضياء الدين داود على إحدى القنوات التلفزيونية وهو سلوك غاب منذ سنوات، خاصة أن داود تحدث في ملفات شائكة بطريقة حملت انتقادات حادة لأداء الحكومة في بعض القضايا الحيوية بلا مواربة أو مجاملة.

لم تخرج ثورة في شوارع مصر بعد هذا الظهور غير المعتاد، ولم تهتز صورة الدولة أو تتأثر مؤسساتها، بل على العكس حُسبت الخطوة للنظام الحاكم على الرغم من تصميم مدافعين عنه على رفض الاستماع لأي صوت معارض ووجهوا طعنات سياسية للبرلماني الشاب الذي تحدث بعقلانية ووضوح وفي إطار المصالح الوطنية.

تعامل البعض مع جماعة المتطوعين على أنهم يعكسون صوتا مرتفعا داخل النظام الحاكم يريد استمرار غلق الأبواب والنوافذ أمام المعارضة، ورأى آخرون أنها اجتهادات شخصية من أناس سوف يتضررون كثيرا من أي إصلاحات سياسية تغير قواعد اللعبة التي عرفوها وأجادوا التأقلم معها والتكيف مع مقتضياتها وحققوا من ورائها مكاسب مادية ومعنوية مختلفة على مدار السنوات الماضية.

الواضح أن القاهرة على قناعة بأن ما جرى تطبيقه من معايير في التعامل مع المعارضة يجب تغييره بعد حدوث تحولات في الواقع المصري، فالمنطق الذي اعتُمد لتفسير التضييق تراجعت مبرراته، وهو أن الدولة تواجه تحديات أمنية ووجودية ولن تستطيع تقويض الإرهاب في ظل أحزاب يمكن أن تمثل منغصا لخطوات الدولة وتعطل الكثير من الإجراءات الدقيقة التي تتطلبها المراحل الانتقالية، في حين أن الأجهزة الأمنية حسمت معركة الإرهاب لصالحها وقدمت تضحيات باهظة.

كما أن الحديث عن تغلغل التيار الإسلامي في الشارع المصري الذي تستفيد منه جماعة الإخوان تلاشى عقب الهزات القوية التي تعرضت لها الجماعة والتيار عموما، وانتهى حضورهما السياسي تقريبا، بالتالي لا توجد دواعي للتضييق على الحريات، أو خطر من عودتهما على أكتاف المعارضة والتخفي بين صفوفها.

عودة المعارضة تمثل أهمية للنظام المصري قبل أن تكون فرصة للمعارضة، لأن بناء جمهورية جديدة لن يستقيم في ظل وجود صوت واحد لا يستطيع إنتاج رؤى تتناسب مع تطلعات هذه الجمهورية

يحوي استمرار العزف على فوبيا الإخوان تناقضا في مضمون الخطابين الرسمي والشعبي اللذين تحدثا عن القضاء على القوة الرئيسية للجماعة المدرجة على قوائم الإرهاب في مصر والتي تنخرها الانقسامات حاليا.

لذلك من المهم التأكيد على التحولات الحاصلة في الأجواء العامة وما تحمله من استقرار وأمن وثبات وتطور يحققه النظام الحاكم باللجوء إلى تغيير المعادلة السلبية التي تقيّم بموجبها المعارضة، والبحث عن صيغة تمارس من خلالها دورا يمحو الصورة الهدامة التي لا يزال يحتفظ بها البعض في ذاكرته، وتضع كل أطياف المعارضة في خانة واحدة وبلا تفرقة بين إسلامية ومدنية أو عميلة ووطنية.

تظل إتاحة الفرصة أمام المعارضة للقول والفعل والحركة من معايير الحكم على التقدم الذي تشهده البلاد، ودون ذلك ربما تظل صورة الدولة قاتمة لدى المجتمع الدولي مهما حققت من تقدم، حيث يضع مسألة الحريات في مقدمة جدول أعماله، وحتى لو صرفت بعض الدول الكبرى النظر عنها مؤقتا لأسباب تقتضيها المصالح المتبادلة لن تتردد عند أول منحنى للخلاف في توظيفها والضغط على القاهرة.

لا أحد في المنظومة الرسمية ينكر خفية أو صراحة أهمية التعددية السياسية وتم الحديث عنها عدة مرات، لكن لم تتخذ بشأنها إجراءات تدعم عزم النظام على إدخال إصلاحات سياسية حقيقية تتوازى مع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي جرت، كأن هناك خشية من الإقدام على خطوة من هذا النوع، ما يوحي بعدم قدرة الدولة على مواجهة التحديات، وهو يؤثر على صلابة النظام في تجاوز المخاطر الداخلية.

تشير بعض المعطيات الراهنة إلى عدم استبعاد حدوث انفراجة وانفتاح رسمي على المعارضة وتمكينها جزئيا من ممارسة دورها، لكن هناك فرقا بين إتاحة الفرصة لتقول ما تريد وبين فسح المجال أمامها تمهيدا لتدجينها، وبين إيجاد معارضة سياسية مصطنعة وقوى وأحزاب جاءت من أسفل وتشكلت من الشارع وتعبر عن طموحاته، وبين معارضة تم رسم توجهاتها وأخرى تضع جدول أعمالها بلا إملاءات سياسية.

تمثل عودة المعارضة أهمية للنظام المصري قبل أن تكون فرصة للشخصيات المعارضة، لأن بناء جمهورية جديدة لن يستقيم في ظل وجود صوت واحد لا يستطيع إنتاج رؤى تتناسب مع التطلعات والأحلام التي تنطوي عليها هذه الجمهورية، فالشعارات التي ترفعها قد تفقد مصداقيتها بعد قليل ما لم تكن مصحوبة بأفكار متنوعة، تؤيد وتعارض وتتحفظ، الأمر الذي يمنحها زخما يعزّز رؤيتها.

تنبع أزمة المعارضة في مصر من ثلاثة محددات رئيسية، أسهمت بدور كبير في تشويه صورتها والحد من أهميتها، وربما عدم الاعتداد بدورها أصلا.

الأول: استمرار الاعتقاد بأن عددا منها عملاء لقوى خارجية، فالمحصلة التي نجمت عن التحريات التي قامت بها أجهزة أمنية السنوات الماضية ربطت بين بعضها وأجهزة مخابرات أجنبية، وظهرت هذه المسألة في تقارير إعلامية وأعمال درامية، ما

ظل وجود صوت واحد لا يستطيع إنتاج رؤى تتناسب مع التطلعات والأحلام التي تنطوي عليها هذه الجمهورية، فالشعارات التي ترفعها قد تفقد مصداقيتها بعد قليل ما لم تكن مصحوبة بأفكار متنوعة، تؤيد وتعارض وتتحفظ، الأمر الذي يمنحها زخما يعزّز رؤيتها.

تنبع أزمة المعارضة في مصر من ثلاثة محددات رئيسية، أسهمت بدور كبير في تشويه صورتها والحد من أهميتها، وربما عدم الاعتداد بدورها أصلا.

الأول: استمرار الاعتقاد بأن عددا منها عملاء لقوى خارجية، فالمحصلة التي نجمت عن التحريات التي قامت بها أجهزة أمنية السنوات الماضية ربطت بين بعضها وأجهزة مخابرات أجنبية، وظهرت هذه المسألة في تقارير إعلامية وأعمال درامية، ما وضع المعارضة الوطنية وتلك المشكوك في ولاءاتها وانتماءاتها في كفة واحدة.

الثاني: نجاح جماعة الإخوان في الاستفادة من المعارضة وتوظيفها في عملية إسقاط نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، ثم القفز على السلطة بموجب تحالف واسع مع عدد كبير من عناصرها، ما خلق انطباعا في الشارع غذته بعض وسائل الإعلام يفيد بأن المعارضة ليست أكثر من جواد تمتطيه القوى الإسلامية للوصول إلى الحكم.

الثالث: اعتقاد دوائر في الحكم حتى الآن أن الفوضى في مجال الحريات التي سبقت وتلت سقوط نظام مبارك قادت إلى تضخيم دور المعارضة وأخرجتها من لعبة التدجين التي أدارها مبارك حتى أصبحت خطرا عليه، ما يستدعي عدم تكرار ذلك مرة أخرى، ويفسر أحد أسرار العزوف كلما لاحت في الأفق فرصة للإصلاح السياسي.

تغيّر هذه المحددات وضبط بوصلتها يتوقفان على قيام النظام المصري بتهيئة الأجواء وفقا لقوانين وضوابط يلتزم بها الجميع، أي أجهزة الدولة وقوى المعارضة، وإحداث تحول حقيقي في مسألتي التضييق والتدجين.

ولن يستفيد النظام المصري الذي يتطلع إلى تعديل الصورة النمطية عنه التي رسختها وسائل إعلام أجنبية بتركيزها على مجال الحريات من استمرار الأوضاع المشوهة، ولن تفلح الوسائل المحلية في تبديد الشكوك واستعادة المصداقية إذا واصلت طريقها في مخاطبة الخارج بالأدوات نفسها التي تستخدمها في مخاطبة الداخل، ولذلك سوف تظل المعارضة الوطنية في خدمة النظام المصري.

جائحة التغير المناخي أشد فتكا من الحروب

حكيم مرزوقي
كاتب تونسي

ومن نكد الدنيا على شعوب المناطق الفقيرة أن تلج معارك لم تختارها، وذلك مع اجتياح ظاهرة التغير المناخي التي أدّت إلى أضرار وكوارث بيئية وزراعية، تسببت بدورها في مشاكل معيشية واجتماعية تتناسل في كافة الاتجاهات. والكوارث لا ترث إلا الكوارث كما علّمنا علم الاجتماع الميداني.

هذه تقارير وكالات الأمم المتحدة توضح أن تغيّر أنماط هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وزيادة ظواهر الطقس المتطرفة قد أسهمت في تفاقم انعدام الأمن الغذائي والفقر والنزوح والنزاعات في معظم بلدان العالم الثالث، ومن بينها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مشهد مفزع ما تعيشه بلدان كثيرة في العالم؛ فعلى صعيد القارة الأفريقية وحدها قالت جوزيفا ليونيل كوريا ساكو، المكلّفة بملفات الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي، إنه "بحلول العام 2030، تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 118 مليون شخص يعانون من الفقر المدقع سيكونون عرضة للجفاف والفيضانات والحر الشديد في أفريقيا، إذا لم تتخذ تدابير استجابة كافية".

المنطقة العربية ليست استثناء، بل هي في قلب هذه الظاهرة المناخية الخطيرة، من العراق الذي يضربه الجفاف وانخفاض مستوى المياه في الأنهار الرئيسية، إلى المغرب الذي عرف خلال القرن العشرين أكثر من عشر فترات جفاف رئيسية، مرورا باليمن الذي يعاني قحطا وجفافا وصل إلى حد المجاعة فوق أزماته السياسية التي تسببت فيها الميليشيات الحوثية.

أما في السودان فقد أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة يوم الثلاثاء الماضي أن السيول والفيضانات في جنوب السودان أثرت على أكثر من 700 ألف شخص وأنحت باللائمة على تغير المناخ في أسوأ سيول تجتاح هذا البلد الأفريقي منذ نحو 60 عاما.

سوريا والأردن وتونس وليبيا ليست أفضل حالا من هذه البلدان. وزادت على هذه الصعوبات المناخية مشاكل وأزمات اجتماعية نتجت في معظمها عن قسوة الطبيعة التي أفرزت واقعا معيشيا مترديا.

وبعيدا عن الصراعات السياسية والعرقية والطائفية فإن المناخ الذي يقسو على أبنائه سيولّد حتما ردود فعل سلبية وانتكاسات سلوكية كما هو الحال في بلد مثل العراق، وفق دراسة أجرتها منظمة دولية حول أطفال العراق الذي يحتل المركز 61 عالميا من حيث تأثير التغيّر المناخي على الأطفال.

وفي هذا الصدد أكدت منظمة "أنقذوا الأطفال" في تقرير على موقعها أن أزمة المياه في العراق وشمال شرق سوريا تتشكل في كل ركن من أركان حياة الأطفال، حيث أن الجفاف وانخفاض مستويات المياه في الأنهار الرئيسية وعدم القدرة على صيانة البنية التحتية لمحطة المياه المتضررة جعل المياه بعيدة عن متناول الملايين.

ويواجه العراق –وفق تقارير دولية– تحديات عديدة يفرضها تغير المناخ،

تأثيرات التغير المناخي ليست مجرد «ثرثرة إعلامية»، لقد بدأت بالفعل وهي أحد العوامل الرئيسية وراء النزاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تسبب الجفاف في نزوح جماعي من الأرياف إلى المدن

أصل المشاكل يعود في مجمله إلى حالة التغير المناخي.

قد تبدو هذه القراءة تحمل الكثير من المبالغة والتأويل، لكن المتتبع لأسباب نشوئها يقف عند حقيقة مفادها أن قسوة الإنسان من قسوة الطبيعة.. لا بل العكس تماما.

بات من المؤكد أن جشع الرأسمالية الصناعية واستهتار البشرية بقيمة البيئة وضرورة الحفاظ على المناخ هما سببا هذه الكارثة التي سوف يجتمع لأجلها زعماء العالم بعد أسابيع قليلة، لكن هذه الكارثة المناخية متعددة المستويات من حيث المتسببين في حصولها، فبالإضافة إلى انخفاض مستوى تدفق نهري دجلة والفرات، مثلا، يأتي سوء الإدارة وإلقاء مياه الصرف الصحي غير المعالجة، مما يؤجج حالة طوارئ صحية غير مسبوقة.

واضح أن الوعي البيئي والمناخي لا يدخل في صلب الثقافة العربية رغم الأصول الريفية "النقية" لمعظم السكان العرب، ذلك أن المسألة في غاية التعقيد من حيث الخيارات التربوية والسياسية، إذ لا زالت كلمة "الخضر" تثير السخرية في الحياة الحزبية العربية.

تأثيرات التغير المناخي ليست مجرد "ثرثرة إعلامية" كما يظن البعض، لقد بدأت بالفعل، وهي أحد العوامل الرئيسية وراء النزاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تسبب الجفاف في نزوح جماعي من الأرياف إلى المدن.

الحروب القادمة لن تندلع بسبب خلافات سياسية وغايات توسعية سيادية كما هو الأمر بالنسبة إلى الاستعمار الكلاسيكي بل بسبب المياه والامتيازات المناخية، إذ سوف يكون البقاء لصاحب المياه الأوفر والطقس الأنقى والمناخ الأنسب.

الحقيقة أن شعوبنا تأمل في "ربيع عربي من نوع آخر".. ليس ربيعا سياسيا بل "ربيع مناخي" يتعلق بمستقبل صحة أطفالنا بعد التعافي من جائحة كوفيد – 19.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk